مرسوم اتحادي رقم (58) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 24 فبراير 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتاريخ: 23 / شوال / 1443هـ
الموافق: 24 / مايو / 2022م

اتفاقية

بين

حكومة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

المحتويات

المادة 1 ..... مجال المساعدة

المادة 2 ..... السلطتان المركزيتان

المادة 3 ..... رفض المساعدة

المادة 4 ..... شكل ومحتوى الطلبات

المادة 5 ..... تنفيذ الطلب

المادة 6 ..... التكاليف

المادة 7 ..... قيود الاستخدام

المادة 8 ..... الشهادة أو الأدلة لدى الطرف المطلوب إليه

المادة 9 ..... سجلات الوكالات الحكومية

المادة 10 ..... الإدلاء بالشهادة لدى أو أمام الطرف الطالب

المادة 11 ..... نقل الأشخاص الموقوفين

المادة 12 ..... مكان أو هوية الأشخاص أو الأشياء

المادة 13 ..... تبليغ المستندات

المادة 14 ..... التفتيش والضبط

المادة 15 ..... إعادة الأشياء

المادة 16 ..... المساعدة في المصادرة

المادة 17 ..... الاجتماع عبر المؤتمرات المُتلفزة

المادة 18 ..... التوافق مع اتفاقيات أخرى

المادة 19 ..... تسوية المنازعات

المادة 20 ..... التصديق، والنفاذ، والإنهاء

حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين"،

رغبة في تحسين فعالية سلطات انفاذ القانون لكلا البلدين في التحقيق، والمقاضاة ومنع الجريمة بالتعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية،

اتفقا كما يأتي:

المادة 1

مجال المساعدة

1. يقدم الطرفان المساعدة المتبادلة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، في ما يتعلق بالتحقيق، والمقاضاة ومنع الجرائم، وفي الاجراءات المتعلقة بالمسائل الجنائية.
2. لأغراض هذه الاتفاقية، تشمل التحقيقات والإجراءات بما في ذلك التحقيقات والاجراءات المتعلقة بالجرائم المقررة في القانون الى المدى الذي يجوز الاشارة اليها في المقاضاة الجنائية لدى الطرف الطالب.
3. تشمل المساعدة على: -
   أ. أخذ الأدلة، أو الشهادة أو افادات الأشخاص.
   ب. تقديم وتوثيق المستندات، والسجلات ومواد الأدلة.
   ج. تحديد مكان أو هوية الاشخاص أو الاشياء.
   د. تبليغ المستندات.
   ه. نقل مؤقتا الاشخاص الموقوفين للإدلاء بالشهادة أو مساعدة أخرى بموجب هذه الاتفاقية.
   و. تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.
   ز. التعرف على، وتتبع، وتجميد، وضبط، ومصادرة الأصول والمساعدة في الاجراءات ذات الصلة.
   ح. أي نوع آخر من المساعدة لا تحظره قوانين الطرف المطلوب اليه.
4. يقصد بهذه الإتفاقية حصريا المساعدة القانونية المتبادلة بين الطرفين. لا تنشئ أحكام هذه الاتفاقية أي حق لأي شخص عادي في الحصول على أدلة، أو اخفائها، أو استبعادها أو إعاقة تنفيذ طلب.
5. يجوز للطرفين، إلى المدى المسموح به في قوانينهما، استخدام آليات أخرى للتعاون بين بعضهما البعض في المسائل الجنائية.

المادة 2

السلطتان المركزيتان

1. تقوم السلطة المركزية لكل طرف بتقديم واستلام الطلبات وفقا لهذه الاتفاقية، وتحديد ما إذا كان سيتم تنفيذ الطلب وكيفية تنفيذه أو إحالته الى سلطات أخرى مختصة للتنفيذ.
2. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، تكون السلطة المركزية هي وزارة العدل. بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، تكون السلطة المركزية هي وزير العدل الأمريكي أو شخص يعين بواسطة النائب العام.
3. ترسل السلطتان المركزيتان الطلبات وتتواصل مباشرة مع بعضهما البعض لأغراض هذه الاتفاقية.
4. تتشاور السلطتان المركزيتان في اوقات يتفق عليها، لتعزيز استخدام أكثر فعالية لهذه الاتفاقية. يجوز كذلك ان تتفق السلطتان المركزيتان على تدابير عملية يجوز ان تكون ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 3

رفض المساعدة

1. يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه رفض المساعدة إذا:
   أ. كان تنفيذ الطلب يخل بسيادة، او امن او مصالح جوهرية اخرى للطرف المطلوب اليه.
   ب. تعلق الطلب بجريمة بموجب القانون العسكري في حين انها لا تعد جريمة بموجب القانون الجنائي العادي.
   ج. كان الفعل موضوع المساعدة لا يشكل جريمة جنائية بموجب قوانين الطرف المطلوب اليه وان تنفيذ الطلب يستلزم امر قضائي أو اجراء إلزامي اخر بموجب قوانين الطرف المطلوب اليه.
   د. لم يقدم الطلب بالتوافق مع احكام هذه الاتفاقية.
2. قبل رفض المساعدة وفقا للبند 1 من هذه المادة، تتشاور السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب إذا ما كان يمكن تقديم المساعدة بناء على شروط يعتبرها الطرف المطلوب اليه ضرورية. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة مراعاة لتلك الشروط، فإنه يتقيّد بها.
3. يجوز ايضا للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه رفض المساعدة إذا كانت الجريمة التي يُبنى عليها الطلب يعاقب عليها بأقل من سنة واحدة بالسجن لدى الطرف الطالب.
4. إذا رفضت السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه المساعدة، فعليها من غير ابطاء اخطار السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بأسباب الرفض.

المادة 4

شكل ومحتوى الطلبات

1- يتم تقديم طلب المساعدة خطيا ويجوز ارساله عن طريق وسائل الاتصال الالكترونية. تتبع ذلك نسخة اصلية عن الطلب موقعة ومختومة من قبل السلطة المركزية للطرف الطالب إذا طلبت السلطة المركزية للطرف المطلوب اليه ذلك. يجوز للسلطة المركزية للطرف المطلوب اليه قبول طلب على نحو غير خطي في الحالة الطارئة. في اي حالة كتلك، يؤكد الطلب خطيا خلال عشرة ايام بعد ذلك. مالم توافق السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه على غير ذلك. يكون الطلب مصحوبا بترجمة الى لغة الطرف المطلوب اليه.

2- يشتمل الطلب على الاتي: -

أ- اسم السلطة التي تتولى التحقيق، او المقاضاة او الاجراء المتعلق بالطلب.

ب- وصف للمسالة محل الطلب وطبيعة التحقيق، او المقاضاة او الاجراء بما في ذلك بيان بالوقائع وكيف تشكلت الجرائم الجنائية المحددة التي اسس عليها الطلب، والجرائم الجنائية المحددة المتعلقة بالمسالة والعقوبات المطبقة.

ج- بيان بالأدلة، او المعلومات او مساعدة اخرى مطلوبة و.

د- بيان بالغرض من الادلة، او المعلومات او مساعدة اخرى مطلوبة.

3- الى المدى الضروري والممكن يشتمل الطلب ايضا على:

أ- معلومات عن هوية ومكان اي شخص مطلوب الحصول على الادلة منه.

ب- معلومات وهوية ومكان الشخص الذي سيبلغ، وعلاقة ذلك الشخص بالإجراءات، والطريقة التي سيتم من خلالها تسليم مستندات التبليغ.

ج- معلومات عن هوية ومكان تواجد شخص مطلوب تحديد مكانه.

د- وصف دقيق لمكان أو شخص يراد تفتيشه والاشياء المراد ضبطها.

ه- وصف بالطريقة المراد اخذ الشهادة والإفادة بها وتدوينها.

و- قائمة بالأسئلة المراد طرحها على الشاهد.

ز- وصف لأي اجراء خاص يراد اتباعه في تنفيذ الطلب.

ح- معلومات عن المخصصات والنفقات المستحقة لشخص طلب منه الحضور من خارج الطرف المطلوب اليه.

ط- الحاجة الى السرية بما في ذلك الاسباب للحفاظ عليها.

ي- الحاجة إلى أي قيود زمنية على تنفيذ الطلب. بما في ذلك أسباب تنفيذ الطلب ضمن القيود الزمنية المحددة.

ك- اي معلومات اخرى حددت بخلاف ما تنص عليه هذه الاتفاقية او بناء على طلب السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه لتسهيل تنفيذ الطلب.

4- إذا قررت السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه ان الطلب لا يحتوي على معلومات كافية للسير في تنفيذه، يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه الطلب الى الطرف الطالب تقديم تلك المعلومات الاضافية والتي قد تكون ضرورية لتنفيذ الطلب.

المادة 5

تنفيذ الطلب

1- تقوم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه بتنفيذ الطلب من غير ابطاء أو عند الاقتضاء ارساله الى السلطة المختصة للقيام بذلك. وتقوم السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب اليه ببذل اقصى ما في وسعها لتنفيذ الطلب. للسلطات القضائية لدى الطرف المطلوب اليه السلطة في اصدار اوامر الاستدعاء، اوامر التفتيش او اوامر اخرى ضرورية لتنفيذ الطلب.

2- يتخذ الطرف المطلوب اليه جميع الترتيبات اللازمة ويتحمل تكاليف تمثيل الطرف الطالب في اي اجراءات ناشئة عن طلب المساعدة نفذ في الطرف المطلوب اليه.

3- يتم تنفيذ الطلبات وفقا لقوانين الطرف المطلوب اليه باستثناء إذا ما نصت هذه الاتفاقية على خلاف ذلك. ومع ذلك يتم اتباع طريقة التنفيذ المحددة في الطلب باستثناء ما هو محظور في قوانين الطرف المطلوب اليه.

4- إذا قررت السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه ان تنفيذ الطلب يتعارض مع تحقيق جنائي جار، او مقاضاة او اجراءات في ذلك الطرف فيجوز تأجيل تنفيذ الطلب او تنفيذ الطلب مراعاة لشروط تعتبر ضرورية بعد التشاور مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب. إذا وافق الطرف الطالب على المساعدة مراعاة للشروط، فإنه يتقيد بتلك الشروط.

5- يبذل الطرف المطلوب اليه اقصى ما في وسعه للحفاظ على سرية ان طلبا قد قدم، ومحتوياته ونتيجة تنفيذه، إذا طلب الطرف الطالب مثل هذه السرية. إذا تعذر تنفيذ الطلب دون الاخلال بتلك السرية، تقوم السلطة المركزية للطرف المطلوب اليه بإخطار السلطة المركزية للطرف الطالب والتي تقرر ما إذا كان يتم تنفيذ الطلب من عدمه بالرغم من ذلك.

6- تقوم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه بالاستجابة للطلبات المعقولة المقدمة بواسطة السلطة المركزية لدى الطرف الطالب فيما يتعلق بالسير نحو تنفيذ الطلب.

7- تقوم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه بإخطار – من غير ابطاء -السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بنتيجة تنفيذ الطلب. إذا رُفض الطلب، تقوم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه بإخطار السلطة المركزية للطرف الطالب بأسباب الرفض.

المادة 6

التكاليف

1. يقوم الطرف المطلوب اليه بدفع جميع التكاليف المتعلقة بتنفيذ الطلب، باستثناء اتعاب الشهود والخبراء وتكاليف الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والنسخ والبدلات والنفقات المتعلقة بسفر الأشخاص عملا بالمادتين 10 و 11 حيث يتكفل الطرف الطالب بدفع تكاليف، وأتعاب، ومصاريف و البدلات و النفقات.
2. في الحالات التي تكون فيها النفقات الناشئة استثنائية تتشاور السلطتان المركزيتان مع بعضهما البعض للتقرير في كيفية تحمل تلك النفقات.

المادة 7

قيود الاستخدام

1. يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه الطلب الى الطرف الطالب عدم استخدام اي معلومات او ادلة تم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية في أي تحقيق، او مقاضاة او اجراء غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة مسبقة من السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه. وفي تلك الحالات، يتقيد الطرف الطالب بذلك.
2. يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه، طلب الاحتفاظ بسرية المعلومات او الادلة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية او استخدامها فقط مراعاة لأحوال وشروط يجوز ان تحددها. إذا قبل الطرف الطالب المعلومات او الادلة مراعاة لتلك الشروط فإن الطرف الطالب يبذل اقصى ما في وسعه للتقيد بتلك الشروط.
3. لا شيء في هذه المادة يمنع من الكشف او استخدام المدعى عليه في مقاضاة جنائية لدى الطرف الطالب لمعلومات في صالحه الى المدى ان هناك التزاما في القوانين الجنائية للطرف الطالب للقيام بذلك. يقوم الطرف الطالب مقدما بإخطار الطرف المطلوب اليه عن كشف مقترح.
4. يجوز استخدام المعلومات او الادلة التي تم نشرها علانية لدى الطرف الطالب لأي غرض بعد ذلك.

المادة 8

الشهادة أو الأدلة لدى الطرف المطلوب إليه

1. يجبر الشخص لدى الطرف المطلوب اليه المطلوب منه تقديم ادلة وفقا لهذه الاتفاقية إذا لزم الامر بالحضور والادلاء بالشهادة او تقديم اشياء بما في ذلك مستندات، وسجلات ومواد ادلة.

2. بناء على طلب من السلطة المركزية لدى الطرف الطالب تقدم للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه معلومات مسبقة عن تاريخ ومكان اخذ شهادة او ادلة.

3. يسمح الطرف المطلوب اليه بحضور اولئك الاشخاص المحددين في الطلب اثناء تنفيذه، والسماح لهم، وفقا لقانون الطرف المطلوب اليه باستجواب الشخص مقدم الشهادة او الادلة أو طرح اسئلة على السلطة المختصة التي ستقوم بعد ذلك بطرح الاسئلة على الشخص الذي يدلي بالشهادة او يقدم ادلة.

4. إذا ادعى الشخص المشار اليه في البند (1) بحصانة، او عدم اهلية او امتياز بموجب قوانين الطرف الطالب تتشاور السلطتان المركزيتان لكلا الطرفين بشأن كيفية المضي قدما.

5. يجوز التوثيق من خلال الشهادة على الادلة المقدمة في الطرف المطلوب اليه بموجب هذه المادة او التي هي محل شهادة أخذت بموجب هذه المادة بما في ذلك، في حالة السجلات التجارية، التصديق على النحو المبين في الاستمارة (أ) الملحقة بهذه الاتفاقية. ويتم قبول المستندات المصدقة بموجب الاستمارة (أ) كدليل في الطرف الطالب.

المادة 9

سجلات الوكالات الحكومية

1. يقوم الطرف المطلوب اليه بتزويد الطرف الطالب بنسخ عن السجلات المتاحة علانية، بما في ذلك مستندات او معلومات على اي نحو كانت، في حيازة دوائر ووكالات حكومية لدى الطرف المطلوب اليه.

2. يجوز للطرف المطلوب اليه تزويد نسخ عن اي مستندات، او سجلات او معلومات في حيازة دائرة او وكالة حكومية لدى ذلك الطرف، ولكنها غير متاحة علانية، لذات المدى وبموجب ذات الشروط كما تكون تلك النسخ متاحة وفقا لسلطات تنفيذ قانونها او السلطات القضائية التابعة لها. و يجوز للطرف المطلوب اليه وفقا لتقديره رفض طلب المساعدة عملا بهذا البند كليا او جزئيا.

3. يجوز توثيق السجلات الرسمية المقدمة وفقا لهذه المادة بواسطة الموظف المسؤول عن حفظها باستخدام الاستمارة (ب) الملحقة بهذه الاتفاقية. ولا يحتاج الامر الى توثيق إضافي. وتقبل المستندات الموثقة بموجب هذا البند في الادلة لدى الطرف الطالب.

المادة 10

الادلاء بالشهادة لدى او امام سلطات الطرف الطالب

1. إذا طلب الطرف الطالب حضور شخص في اراضي ذلك الطرف، او امام السلطات المختصة لدى الطرف الطالب من دولة ثالثة، يقوم الطرف المطلوب اليه بدعوة الشخص للحضور طواعية أمام السلطات المختصة للطرف الطالب. ويقوم الطرف الطالب بالإشارة الى مقدار تغطية النفقات وتحملها والمتعلقة

بحضور الشخص. وتقوم السلطة المركزية للطرف المطلوب اليه بإخطار - من غير ابطاء - السلطة المركزية للطرف الطالب برد الشخص.

2- لا يخضع الشخص الذي يحضر الى الطرف الطالب بموجب هذه المادة، لأي إجراء تبليغ، او يتم احتجازه او إخضاعه لأي تقييد لحريته الشخصية بسبب اي افعال او ادانات سابقة لمغادرته الطرف المطلوب اليه.

3- يتوقف المرور الامن المنصوص عليه في هذه المادة بعد خمسة عشر يوما من اخطار السلطة المركزية للطرف الطالب السلطة المركزية للطرف المطلوب إليه والشخص المعني أن حضور ذلك الشخص قد أصبح غير لازم بعد الان، او إذا غادر الشخص الطرف الطالب ثم عاد طواعية اليه. ويجوز للسلطة المركزية للطرف الطالب، وفقا لتقديرها، تمديد هذه المدة لتصل الى خمسة عشر يوما إذا قررت ان هناك سببا وجيها لقيامها بذلك.

المادة 11

نقل الاشخاص الموقوفين

1- ينقل شخص موقوف لدى الطرف المطلوب اليه مطلوب حضوره الى الطرف الطالب لأغراض اداء شهادة او مساعدة اخرى بموجب هذه الاتفاقية من الطرف المطلوب اليه الى الطرف الطالب لهذا الغرض، إذا وافق الشخص والسلطتان المركزيتان لكلا الطرفين على ذلك.

2- يجوز نقل مدعى عليه جنائيا موقوف لدى الطرف الطالب مطلوب حضوره لأغراض المساعدة بموجب هذه الاتفاقية من الطرف الطالب الى الطرف المطلوب اليه إذا وافق المدعى عليه والسلطتان المركزيتان لكلا الطرفين على ذلك.

3- لأغراض هذه المادة: -

أ- للطرف المستلم السلطة والالتزام بإبقاء الشخص المنقول موقوفا ما لم تتفق السلطتان المركزيتان لكلا الطرفين على غير ذلك.

ب- يُعيد الطرف المستلم الشخص المنقول موقوفا لدى الطرف المرسل بمجرد ان تسمح الظروف بذلك او كما تتفق السلطتان المركزيتان لكلا الطرفين، ولا يُلزم الطرف المستلم الطرف المرسل ان يقدم طلبا بتسليم المجرمين لإعادة الشخص المنقول.

ج- تحسب للشخص المنقول المدة التي قضاها موقوفا في الطرف المستلم من مدة العقوبة المستحقة لدى الطرف المرسل.

المادة 12

مكان أو هوية الأشخاص أو الأشياء

إذا كان الطرف الطالب يسعى لمعرفة مكان أو هوية اشخاص أو اشياء لدى الطرف المطلوب اليه، يبذل الطرف المطلوب اليه اقصى ما في وسعه للتحقق من المكان او الهوية.

المادة 13

تبليغ المستندات

1. يبذل الطرف المطلوب اليه اقصى ما في وسعه لتنفيذ تبليغ اي مستند متعلق كليا او جزئيا باي طلب مساعدة يقدمه الطرف الطالب بموجب احكام هذه الاتفاقية.
2. يرسل الطرف الطالب اي طلب لتبليغ مستند لطلب حضور شخص للمثول امام سلطة لدى الطرف الطالب بوقت معقول قبل الحضور المجدول.
3. يعيد الطرف المطلوب اليه ما يثبت التبليغ على النحو المبين في الطلب.

المادة 14

التفتيش والضبط

1. ينفذ الطرف المطلوب اليه طلب للتفتيش، وضبط وتسليم اي شيء الى الطرف الطالب إذا تضمن الطلب معلومات تبرر اتخاذ ذلك الاجراء وفقا لقوانين الطرف المطلوب اليه وان الجريمة محل الطلب تشكل ايضا جريمة بموجب قوانين الطرف المطلوب اليه.
2. بناء على طلب، يقوم كل مسؤول، تكون له سلطة توقيف حفظ الاشياء المضبوطة عبر استخدام الاستمارة (ج) الملحقة بهذه الاتفاقية، بالتصديق على استمرار حفظ، وهوية الشي وسلامة شروطه. لا يتطلب الامر تصديق اضافي، تكون التصديقات مقبولة في الادلة لدى الطرف الطالب.
3. يجوز للطرف المطلوب اليه ان يطلب الى الطرف الطالب الموافقة على الاحوال والشروط التي تعتبر ضرورية لحماية مصالح الغير في الاشياء التي ستنقل.

المادة 15

إعادة الأشياء

يجوز للطرف المطلوب اليه الطلب الى الطرف الطالب اعادة اي اشياء، بما في ذلك مستندات، أو سجلات او مواد ادلة قدمت اليه تنفيذا لطلب وفقا لهذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

المادة 16

المساعدة في المصادرة

1- يقوم الطرف المطلوب اليه، بناء على طلب، بمساعدة الطرف الطالب في ادانة استندت على اجراءات مصادرة وفي عدم ادانة استندت على اجراءات مصادرة بنيت على فعل جنائي يتعلق بتقييد، او ضبط او مصادرة ممتلكات.

أ- تشكلت او استنتجت مباشرة او غير مباشرة من عائدات جريمة.

ب- تعتبر وسيلة او غير ذلك استخدمت او بقصد استخدامها في جريمة.

ج- ذات قيمة مماثلة او مطابقة لقيمة الممتلكات المبينة في البند الفرعي (أ) والتي هي أو ستكون محل لأمر تقييد او ضبط او حكم او امر بالمصادرة.

د- إذا كان الطلب وفقا لقوانين الطرف المطلوب اليه.

2- تشتمل المساعدة المنصوص عليها في هذه المادة على:-

أ- تجميد، وتقييد، وضبط ومصادرة ممتلكات مبينة في البند (1).

ب- مالم يتعارض ذلك مع قانون الطرف المطلوب اليه، تفعيل سريان أوامر تجميد أو تقييد او ضبط ممتلكات مبينة في البند (1) و أوامر أو أحكام نهائية بالمصادرة فيما يتعلق بتلك الممتلكات صادرة عن سلطات قضائية او سلطات اخرى مختصة لدى الطرف الطالب.

3- لا يتم التصرف في ممتلكات قيدت، او ضبطت او صودرت وفقا لهذه المادة دون تشاور مع الطرف الطالب. يبذل الطرف المطلوب اليه اقصى ما في وسعه للحفاظ على تلك الممتلكات الى حين التصرف النهائي فيها.

4- يجوز للطرف المحتفظ بممتلكات تمت مصادرتها، اقتسام جميع او جزء من الممتلكات المصادرة مع الطرف الاخر. عند الاقتضاء، وبناء على طلب، يتم تشجيع الطرف المطلوب إليه على إعطاء الأولوية لإعادة الممتلكات الى الطرف الطالب بغرض تعويض ضحايا جريمة او اعادة الممتلكات الى

ملاكها الشرعيين. و يجوز للطرفين ان كان ضروريا الدخول في اتفاقيات محددة تتعلق بشروط اقتسام الممتلكات.

5. يتخذ الطرف المطلوب اليه تلك الخطوات التي قد تكون متاحة بموجب قانونه الوطني لإعادة الممتلكات المصادرة عند النظر في طلب الطرف الطالب وفقا لهذه المادة.

6. يساعد كل طرف الاخر الى المدى المسموح به في قوانينهما المعنية، في الاجراءات المتعلقة بتعويض ضحايا الجريمة.

7. في تطبيق هذه المادة، يراعي الطرف المطلوب اليه حقوق الغير حسني النية وفقا لقانونه.

8. يسعى الطرف المطلوب اليه، بناء على طلب، إلى التحقق فيما إذا كانت أي عائدات او ادوات جرائم موجودة ضمن اختصاصه واخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته. عند تقديم الطلب، يقوم الطرف الطالب بموافاة الطرف المطلوب اليه بمعلومات كافية، كما يقرره الطرف المطلوب اليه، ليمكن الطرف المطلوب اليه من تحديد مكان تلك العائدات او ادوات الجرائم ضمن اختصاصه.

9. يجوز للطرف المطلوب اليه رفض المساعدة وفقا لهذه المادة إذا كانت قيمة الممتلكات محل الطلب لا تتجاوز الموارد المتوقع منطقيا انفاقها في تقديم المساعدة. قبل رفض المساعدة وفقا لهذا البند، تتشاور السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب.

المادة 17

الاجتماع عبر المؤتمرات المتلفزة

لغرض تنفيذ طلب بموجب هذه الاتفاقية لأخذ شهادة، او افادات متعلقة بالتحقيق، او مساعدة اخرى، بما في ذلك التعرف على اشخاص او اشياء، يجوز للطرفين الموافقة على استخدام وسيلة الاجتماع عبر المؤتمرات المتلفزة او وسائل اخرى مناسبة للتواصل وفقا لقوانين واجراءات كلا الطرفين.

المادة 18

التوافق مع اتفاقيات اخرى

لا تؤثر المساعدة والاجراءات المبينة في هذه الاتفاقية على التزامات اي طرف ناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى نافذة.

المادة 19

تسوية المنازعات

يسوى اي نزاع ينشأ عن تفسير، او تطبيق او تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال التشاور بين السلطتين المركزيتين. إذا لم تتمكن السلطتان المركزيتان من تسوية النزاع، يتم طرح المسألة على القنوات الدبلوماسية.

المادة 20

التصديق، والنفاذ والانهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق، ويتم تبادل وثائق التصديق بأسرع ما يمكن.
2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين (30) يوما من تبادل وثائق التصديق.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين بشكل متبادل، شريطة اتباع ذات الاجراءات القانونية اللازمة لدخولها حيز النفاذ.
4. يجوز لأي طرف انهاء هذه الاتفاقية في اي وقت بإخطار خطي الى الطرف الاخر. يسري الانهاء بعد (180) يوما من تاريخ تقديم اخطار الانهاء. تكون الطلبات المستلمة قبل التاريخ الذي قدم فيه اخطار الانهاء، محكومة بهذه الاتفاقية.

اشهادا بذلك فان الموقعين ادناه المفوضين حسب الاصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في أبوظبي هذا اليوم 24 من شهر فبراير 2022، من نسختين مطابقتين، باللغتين العربية والإنجليزية ولكلا النصين حجية متساوية.

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

الاستمارة (أ)

شهادة توثيق لسجلات تجارية

أني، _____، اشهد بموجب العقوبة الجنائية المفروضة على تقديم إفادة أو شهادة مزيفة
[الاسم]

حسب قوانين _____، بأني أعمل لدى _____
[اسم الطرف المطلوب إليه] [اسم الشركة المطلوب منها المستندات]

وأن المسمى الوظيفي الرسمي لي هو _____
[المُسمى الوظيفي]

أفيدُ أيضا أن كل سجل من السجلات المُرفقة هنا هو أصلي أو نسخة مطابقة للسجل الاصلي

الذي هو في عُهدة _____
[اسم الشركة المطلوب منها المستندات]

وأفيدُ أيضا:

أ. ان هذه السجلات قد تم تأسيسها، في وقت حصول الوقائع المذكورة أو حول ذلك التوقيت، وذلك من قبل (او من خلال المعلومات التي تم ارسالها من قبل) شخص على دراية بهذه الوقائع.
ب. قد تم الاحتفاظ بهذه السجلات في سياق أنشطة العمل التي يتم اجراءها بشكل منتظم.
ت. ان النشاط التجاري قد جعل من هذه السجلات ممارسة منتظمة.
ث. إذا لم يكن أي من هذه السجلات هو السجل الأصلي، فإنه نسخة مطابقة للنسخة الأصلية.

_____ _____
[التوقيع] [التاريخ]

الاستمارة (ب)

شهادة توثيق لمستندات عامة أجنبية

إني، _____، اشهد بموجب العقوبة الجنائية المفروضة على تقديم إفادة أو
[الاسم]

شهادة مزيفة حسب قوانين _____
[اسم الطرف المطلوب إليه]

بأن موقعي لدى حكومة _____ هو _____،
[اسم البلد] [المُسمى الوظيفي الرسمي]

وأنه بموجب هذا الموقع فإن قوانين _____ تُرخصني لكي اشهد أن المستندات المُرفقة
[اسم البلد]

والمُبينة أدناه هي نسخ حقيقية ودقيقة من السجلات الرسمية الأصلية التي تم تسجيلها أو حفظها في

_____، والذي هو مكتب أو وكالة حكومية تابعة
[اسم المكتب التابع للوكالة]

لـ _____.
[اسم البلد]

وصف للمستندات:

_____
[التوقيع]

_____
[المُسمى الوظيفي]

_____
[التاريخ]

الاستمارة (ج)

شهادة تتعلق بمواد تم ضبطها

إني، _____، أشهد بموجب العقوبة الجنائية المفروضة على تقديم إفادة أو
[الاسم]

شهادة مزيفة حسب قوانين _____،
[اسم الطرف المطلوب إليه]

بأن موقعي لدى حكومة _____ هو _____.
[اسم البلد] [المُسمى الوظيفي الرسمي]

تلقيتُ في عُهدتي المواد المُدرجة (أو المُبينة) أدناه من _____
[اسم الشخص]

وذلك في تاريخ _____، وفي _____
[التاريخ] [المكان]

وكانت المواد المُدرجة (او المُبينة) أدناه بنفس الحالة التي كانت عليها عندما استلمتها (أو كما هو مذكور أدناه، إذا كانت الحالة غير ذلك).

قائمة (أو وصف) بالمواد:

التغيرات التي طرأت على المواد المُدرجة (أو المُبينة) أثناء تواجدها في عُهدتي (إن وجدت):

_____
الختم الرسمي [التوقيع]

_____
[المُسمى الوظيفي]

_____
[المكان]

_____
[التاريخ]

TREATY BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES AND THE GOVERNMENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA ON MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

TABLE OF CONTENTS

Article 1 ..... Scope of Assistance

Article 2 ..... Central Authorities

Article 3 ..... Refusal of Assistance

Article 4 ..... Form and Contents of Requests

Article 5 ..... Execution of Requests

Article 6 ..... Costs

Article 7 ..... Limitations on Use

Article 8 ..... Testimony or Evidence in the Requested Party

Article 9 ..... Records of Government Agencies

Article 10 ..... Testimony in or before Authorities of the Requesting Party

Article 11 ..... Transfer of Persons in Custody

Article 12 ..... Location or Identification of Persons or Items

Article 13 ..... Service of Documents

Article 14 ..... Search and Seizure

Article 15 ..... Return of Items

Article 16 ..... Assistance in Forfeiture

Article 17 ..... Video Conferencing

Article 18 ..... Compatibility with Other Agreements

Article 19 ..... Settlement of Disputes

Article 20 ..... Ratification, Entry Into Force, and Termination

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the United States of America (hereinafter referred to as "the Parties"),

Desiring to improve the effectiveness of the law enforcement authorities of both countries in the investigation, prosecution and prevention of crime through cooperation and mutual legal assistance in criminal matters,

Have agreed as follows:

Article 1

Scope of Assistance

1. The Parties shall provide mutual assistance, in accordance with the provisions of this Treaty, in connection with the investigation, prosecution and prevention of offenses, and in proceedings related to criminal matters.
2. For purposes of this Treaty, investigations and proceedings include investigations and proceedings relating to regulatory offenses to the extent that they may be referred for criminal prosecution in the Requesting Party.
3. Assistance shall include:

a) taking the evidence, testimony, or statements of persons;
b) providing and authenticating documents, records, and articles of evidence;

c) locating or identifying persons or items;

d) serving documents;

e) transferring persons in custody temporarily for testimony or other assistance under this Treaty;

f) executing requests for searches and seizures;
g) identifying, tracing, immobilizing, seizing and forfeiting assets, and assisting in related proceedings; and
h) any other form of assistance not prohibited by the laws of the Requested Party.

4. This Treaty is intended solely for mutual legal assistance between the Parties. The provisions of this Treaty shall not give rise to a right on the part of any private person to obtain, suppress, or exclude any evidence, or to impede the execution of a request.

5. The Parties may, to the extent not prohibited by their laws, use other mechanisms to cooperate with each other in criminal matters.

Article 2

Central Authorities

1. The Central Authority of each Party shall make and receive requests pursuant to this Treaty, determine whether and how the request should be executed, and execute the request or refer it to other competent authorities for execution.

2. For the United Arab Emirates, the Central Authority shall be the Ministry of Justice. For the United States of America, the Central Authority shall be the Attorney General or a person designated by the Attorney General.

3. The Central Authorities shall transmit requests and communicate directly with one another for the purposes of this Treaty.

4. The Central Authorities shall consult, at times mutually agreed to by them, to promote the most effective use of this Treaty. The Central Authorities may also agree on such practical measures as may be necessary to facilitate the implementation of the Treaty.

Article 3

Refusal of Assistance

1. The Central Authority of the Requested Party may refuse assistance if:

a) the execution of the request would prejudice the sovereignty, security, or other essential interests of the Requested Party;

b) the request relates to an offense under military law that would not be an offense under ordinary criminal law;

c) the conduct that is the subject of the request for assistance would not constitute a criminal offense under the laws of the Requested Party and the execution of the request requires a court warrant or other compulsory measure under the laws of the Requested Party; or

d) the request is not made in conformity with the provisions of this Treaty.

2. Before refusing assistance pursuant to paragraph 1 of this Article, the Central Authority of the Requested Party shall consult with the Central Authority of the Requesting Party to consider whether assistance can be provided subject to such conditions as the Requested Party deems necessary. If the Requesting Party accepts assistance subject to these conditions, it shall comply with the conditions.

3. The Central Authority of the Requested Party may also refuse assistance if the offense on which the request is based is punishable by less than one year of imprisonment in the Requesting Party.

4. If the Central Authority of the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the Central Authority of the Requesting Party of the reasons for the refusal.

Article 4

Form and Contents of Requests

1. A request for assistance shall be in writing and may be made by electronic means of communication. An original copy of the request, signed and sealed by the Central Authority of the Requesting Party, will follow, if requested by the Central Authority of the Requested Party. The Central Authority of the Requested Party may accept a request other than in a written form in emergency situations. In any such case, the request shall be confirmed in writing within ten days thereafter unless the Central Authority of the Requested Party agrees otherwise. The request shall be accompanied by a translation into the language of the Requested Party.

2. The request shall include the following:

a) the name of the authority conducting the investigation, prosecution, or proceeding to which the request relates;

b) a description of the subject matter and nature of the investigation, prosecution, or proceeding, including a statement of the facts and how they constitute the specific criminal offenses on which the request is based, the specific criminal offenses that relate to the matter and the applicable penalties;

c) a description of the evidence, information, or other assistance sought; and

d) a statement of the purpose for which the evidence, information, or other assistance is sought.

3. To the extent necessary and possible, a request shall also include:

a) information on the identity and location of any person from whom evidence is sought;

b) information on the identity and location of a person to be served, that person's relationship to the proceedings, and the manner in which service is to be made;

c) information on the identity and whereabouts of a person to be located;

d) a precise description of the place or person to be searched and of the articles to be seized;

e) a description of the manner in which any testimony or statement is to be taken

and recorded;

f) a list of questions to be asked of a witness;

g) a description of any particular procedure to be followed in executing the request;

h) information as to the allowances and expenses to which a person asked to appear outside the Requested Party will be entitled;

(i) the need for confidentiality, including the reasons to maintain confidentiality;

(j) the need for any time constraints within which the request should be executed, including the reasons to execute the request within the time constraints specified; and

k) any other information as otherwise specified in this Treaty or as requested by the Central Authority of the Requested Party to facilitate the execution of the request.

4. If the Central Authority of the Requested Party determines that the request does not contain sufficient information to proceed to its execution, the Central Authority of the Requested Party may request that the Requesting Party provide such additional information as may be necessary to comply with the request.

Article 5

Execution of Requests

1. The Central Authority of the Requested Party shall promptly execute the request or, when appropriate, shall transmit it to the authority having jurisdiction to do so. The competent authorities of the Requested Party shall do everything in their power to execute the request. The judicial authorities of the Requested Party shall have authority to issue subpoenas, search warrants, or other orders necessary to execute the request.

2. The Requested Party shall make all necessary arrangements for and meet the costs of the representation of the Requesting Party in any proceedings arising out of a request for assistance executed in the Requested Party.

3. Requests shall be executed in accordance with the laws of the Requested Party except to the extent that this Treaty provides otherwise. However, the method of execution specified in the request shall be followed except insofar as it is prohibited by the laws of the Requested Party.

4. If the Central Authority of the Requested Party determines that execution of a request would interfere with an ongoing criminal investigation, prosecution, or proceeding in that Party, it may postpone execution, or make execution subject to conditions determined necessary after consultations with the Central Authority of the Requesting Party. If the Requesting Party accepts the assistance subject to the conditions, it shall comply with the conditions.

5. The Requested Party shall use its best efforts to keep confidential the fact that a request has been made, its contents, and the outcome of the execution of the request, if such confidentiality is requested by the Requesting Party. If the request cannot be executed without breaching such confidentiality, the Central Authority of the Requested Party shall so inform the Central Authority of the Requesting Party, which shall then determine whether the request should nevertheless be executed.

6. The Central Authority of the Requested Party shall respond to reasonable requests by the Central Authority of the Requesting Party regarding the progress toward execution of the request.

7. The Central Authority of the Requested Party shall promptly inform the Central Authority of the Requesting Party of the outcome of the execution of the request. If the request is refused, the Central Authority of the Requested Party shall inform the Central Authority of the Requesting Party of the reasons for the refusal.

Article 6

Costs

1. The Requested Party shall pay all costs relating to the execution of the request, except for the fees of expert witnesses, the costs of translation, interpretation, and transcription, and the allowances and expenses related to travel of persons pursuant to Articles 10 and 11, which costs, fees, allowances, and expenses shall be paid by the Requesting Party.

2. In cases in which extraordinary expenses arise, the Central Authorities shall consult with one another to determine how those costs shall be borne.

Article 7

Limitations on Use

1. The Central Authority of the Requested Party may request that the Requesting Party not use any information or evidence obtained under this Treaty in any investigation, prosecution, or proceeding other than that described in the request without the prior consent of the Central Authority of the Requested Party. In such cases, the Requesting Party shall comply with the limitation.

2. The Central Authority of the Requested Party may request that information or evidence furnished under this Treaty be kept confidential or be used only subject to terms and conditions it may specify. If the Requesting Party accepts the information or evidence subject to such conditions, the Requesting Party shall use its best efforts to comply with the conditions.

3. Nothing in this Article shall preclude the disclosure to, or use by, a defendant in a criminal prosecution in the Requesting Party of information that is favorable to the defendant to the extent there is an obligation to do so under the criminal laws of the Requesting Party. The Requesting Party shall notify the Requested Party in advance of any such proposed disclosure.

4. Information or evidence that has been made public in the Requesting Party may thereafter be used for any purpose.

Article 8

Testimony or Evidence in the Requested Party

1. A person in the Requested Party from whom evidence is requested pursuant to this Treaty shall be compelled, if necessary, to appear and testify or produce items, including documents, records, and articles of evidence.

2. Upon request of the Central Authority of the Requesting Party, the Central Authority of the Requested Party shall furnish information in advance about the date and place of the taking of the testimony or evidence.

3. The Requested Party shall permit the presence of such persons as specified in the request during the execution of the request, and shall, according to the Requested Party's law, allow such persons to question the person giving the testimony or evidence or to pose questions to the competent authority who would then ask the questions of the person giving the testimony or evidence.

4. If the person referred to in paragraph 1 asserts a claim of immunity, incapacity, or privilege under the laws of the Requesting Party, the Central Authorities of both Parties shall consult on how to proceed.

5. Evidence produced in the Requested Party pursuant to this Article or which is the subject of testimony taken under this Article may be authenticated by an attestation, including, in the case of business records, authentication in the manner indicated in Form A appended to this Treaty. Documents authenticated by Form A shall be admissible in evidence in the Requesting Party.

Article 9

Records of Government Agencies

1. The Requested Party shall provide the Requesting Party with copies of publicly available records, including documents or information in any form, in the possession of government departments and agencies in the Requested Party.

2. The Requested Party may provide copies of any documents, records, or information that
are in the possession of a government department or agency in that Party, but which are not publicly available, to the same extent and under the same conditions as such copies would be available to its own law enforcement or judicial authorities. The Requested Party may in its discretion deny a request pursuant to this paragraph entirely or in part.

3. Official records produced pursuant to this Article may be authenticated by the official in charge of maintaining them through the use of Form B appended to this Treaty. No further authentication shall be necessary. Documents authenticated under this paragraph shall be admissible in evidence in the Requesting Party.

Article 10

Testimony in or before Authorities of the Requesting Party

1. When the Requesting Party requests the appearance of a person in the territory of that Party, or before the appropriate authorities of the Requesting Party in a third state, the Requested Party shall invite the person to appear voluntarily before the appropriate authorities of the Requesting Party. The Requesting Party shall indicate the extent to which the expenses relating to such an appearance will be paid. The Central Authority of the Requested Party shall promptly inform the Central Authority of the Requesting Party of the response of the person.

2. A person appearing in the Requesting Party pursuant to this Article shall not be subject to service of process or be detained or subjected to any restriction of personal liberty by reason of any acts or convictions that preceded the person's departure from the Requested Party.

3. The safe conduct provided for by this Article shall cease fifteen days after the Central Authority of the Requesting Party has notified the Central Authority of the Requested Party and the person that the person's presence is no longer required, or when the person, having left the Requesting Party, voluntarily returns. The Central Authority of the Requesting Party may, in its discretion, extend this period up to fifteen days if it determines there is good cause to do so.

Article 11

Transfer of Persons in Custody

1. A person in the custody of the Requested Party whose presence in the Requesting Party is sought for purposes of testimony or other assistance under this Treaty shall be transferred from the Requested Party to the Requesting Party for that purpose if the person consents and if the Central Authorities of both Parties agree.

2. A criminal defendant in the custody of the Requesting Party whose presence in the Requested Party is sought for purposes of assistance under this Treaty may be transferred from the Requesting Party to the Requested Party if the criminal defendant consents and if the Central Authorities of both Parties agree.

3. For purposes of this Article:

a) the receiving Party shall have the authority and the obligation to keep the person transferred in custody unless both Central Authorities agree otherwise;

b) the receiving Party shall return the person transferred to the custody of the sending Party as soon as circumstances permit or as otherwise agreed by both Central Authorities, and the receiving Party shall not require the sending Party to request extradition for the return of the person transferred; and

c) the person transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the sending Party for time served in the custody of the receiving Party.

Article 12

Location or Identification of Persons or Items

If the Requesting Party seeks the location or identity of persons or items in the Requested Party, the Requested Party shall use its best efforts to ascertain the location or identity.

Article 13

Service of Documents

1. The Requested Party shall use its best efforts to effect service of any document relating, in whole or in part, to any request for assistance made by the Requesting Party under the provisions of this Treaty.

2. The Requesting Party shall transmit any request for the service of a document requiring the appearance of a person before an authority in the Requesting Party a reasonable time before the scheduled appearance.

3. The Requested Party shall return a proof of service in the manner specified in the request.

Article 14

Search and Seizure

1. The Requested Party shall execute a request for the search, seizure and delivery of any item to the Requesting Party if the request includes the information justifying such action under the laws of the Requested Party and the offense at issue would also constitute an offense under the laws of the Requested Party.

2. Upon request, every official who has custody of a seized item shall certify, through the use of Form C appended to this Treaty, the continuity of custody, the identity of the item, and the integrity of its condition. No further certification shall be required. The certificates shall be admissible in evidence in the Requesting Party.

3. The Requested Party may require that the Requesting Party agree to the terms and conditions deemed necessary to protect third party interests in the item to be transferred.

Article 15

Return of Items

The Requested Party may require that the Requesting Party return any items, including documents, records, or articles of evidence furnished to it in execution of a request under this Treaty, as soon as possible.

Article 16

Assistance in Forfeiture

1. The Requested Party shall, upon request, assist the Requesting Party in conviction-based forfeiture proceedings and in non-conviction based forfeiture proceedings premised on underlying criminal conduct relating to the restraint, seizure or forfeiture of property that:

   (a) constitutes or is derived directly or indirectly from the proceeds of an offense;
   (b) is an instrumentality of or otherwise used or intended to be used in an offense; or
   (c) is of equivalent or corresponding value to property described in subparagraph (a) that is or will be the subject of an order of restraint or seizure, or a judgment or order of forfeiture;

   if the request is in accordance with the laws of the Requested Party.

2. Assistance provided under this Article includes:

   (a) freezing, restraining, seizing, and forfeiting property described in paragraph (1); and
   (b) giving effect, unless contrary to the Requested Party's law, to orders to freeze, restrain, or seize property described in paragraph (1), and final orders or judgments of forfeiture with respect to such property issued by judicial or other competent authorities of the Requesting Party.

3. Property restrained, seized, or forfeited pursuant to this Article shall not be disposed of without consultation with the Requesting Party. The Requested Party shall use its best efforts to preserve such property until its final disposition.

4. A Party that has custody over forfeited property may share all or part of the forfeited property with the other Party. When appropriate, and upon request, priority should be given to returning the property to the Requesting Party for the purpose of compensating victims of an offense or returning property to legitimate owners. The Parties may, if necessary, enter into specific agreements regarding the terms of sharing of the property.

5. The Requested Party shall take such steps as may be available under its domestic law to return forfeited property when acting on the request of the Requesting Party pursuant to this Article.

6. The Parties shall assist each other, to the extent permitted by their respective laws, in proceedings relating to restitution to victims of crime.

7. In the application of this Article, the Requested Party shall respect the rights of bona fide third parties under its law.

8. The Requested Party, upon request, shall endeavor to ascertain whether any proceeds or instrumentalities of crimes are located within its jurisdiction and shall notify the Requesting Party of the results of its inquiries. In making the request, the Requesting Party shall provide the Requested Party with sufficient information, as determined by the Requested Party, for the Requested Party to locate such proceeds or instrumentalities of crimes within the Requested Party's jurisdiction.

9. The Requested Party may decline to provide assistance under this Article if the value of the property in question does not substantially exceed the resources reasonably anticipated to be expended in providing assistance. Before denying assistance pursuant to this paragraph, the Central Authority of the Requested Party shall consult with the Central Authority of the Requesting Party.

Article 17

Video Conferencing

For the purpose of executing a request under this Treaty for the taking of testimony, investigative statements, or other assistance, including the identification of persons or objects, the Parties may agree to the use of video transmission technology or other appropriate communications facilities in accordance with the laws and procedures of both Parties.

Article 18

Compatibility with Other Agreements

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not affect either Party's obligations arising out of other applicable international agreements.

Article 19

Settlement of Disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through consultation between the Central Authorities. If the Central Authorities are unable to resolve the issue, it shall be addressed in the diplomatic channel.

Article 20

Ratification, Entry into Force, and Termination

1. This Treaty shall be subject to ratification, and the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.

2. This Treaty shall enter into force thirty (30) days after the exchange of instruments of ratification.

3. This Treaty may be amended by mutual agreement of the Parties, provided that the same legal procedures required for entry into force are followed.

4. Either Party may terminate this Treaty at any time by means of written notice to the other Party. Termination shall take effect 180 days after the date on which notice is given. Requests received before the date on which the notice of termination is given shall continue to be governed by this Treaty.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Treaty.

DONE at Abu Dhabi this 24th day of February 2022, in duplicate, in the Arabic and English languages, both texts being equally authentic.

For the Government of the United Arab Emirates:

For the Government of the United States of America:

Form A

CERTIFICATE OF AUTHENTICITY OF BUSINESS RECORDS

I, _____, attest on penalty of criminal punishment for false
[Name]

statement or attestation under the laws of _____ that I am employed by
[Name of Requested Party]

_____ and that my official title is _____.
[Name of business from which documents are sought] [Title]

I further state that each of the records attached hereto is the original or a duplicate of the original

record in the custody of _____.
[Name of business from which documents are sought]

I further state that:

A) such records were made at or near the time of the occurrence of the matters set forth by (or from information transmitted by) a person with knowledge of those matters;

B) such records were kept in the course of a regularly conducted business activity;

C) the business activity made such records as a regular practice; and

D) if any such record is not the original, it is a duplicate of the original.

_____ _____
[Signature] [Date]

Form B

ATTESTATION OF AUTHENTICITY OF FOREIGN PUBLIC DOCUMENTS

I, _____, attest on penalty of criminal punishment for
[Name]

false statement or attestation under the laws of _____ that my position with the
[Name of Requested Party]

Government of _____ is _____ and that in that position I am
[Country] [Official Title]

authorized by the law of _____ to attest that the documents attached and described
[Country]

below are true and accurate copies of the original official records that are recorded or filed in

_____, which is a government office or agency of
[Name of office of agency]

_____.
[Country]

Description of Documents:

_____
[Signature]

_____
[Title]

_____
[Date]

Form C

ATTESTATION WITH RESPECT TO SEIZED ARTICLES

I, _____, attest on penalty of criminal punishment for false
[Name]

statement or attestation under the laws of _____ that my position with the
[Name of Requested Party]

Government of _____ is _____.
[Country] [Official Title]

I received custody of the articles listed (or described) below from _____
[Name of person]

on _____, at _____. The articles listed (or described) below are
[Date] [Place]

in the same condition as when I received them (or, if different, as noted below).

List (or description) of Articles:

Changes in condition of listed (described) articles while in my custody (if any):

_____
[Signature]

_____
Official Seal [Title]

_____
[Place]

_____
[Date]